مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر محاسبة التضخم على نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي (29) –دراسة حالة في الشركة الأهلية للنقل–
اسم الكاتب: د. اياد حاتم، سامر قاسو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5405
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Effect Of Inflation Accounting On The Altman model for forecasting financial failure In Accordance With IAS (29). Case Study In The Al-ahlia Transport Company.

Dr. Eiad Hatem*
Samer Kasso**

(Received 2 / 9 / 2019. Accepted 16 / 2 / 2020)

□ ABSTRACT □

This study aims to study the effect of inflation accounting on the Altman models to predict financial failure. The financial statements of Al Ahlia Transport Company listed on the Damascus Securities Exchange for the year 2015-2016 have been amended in accordance with the requirements of IAS (29). The historical cost comparison was done using Z, Z' and Z" models to predict financial failure. The study found differences in model results between historical cost and general price level accounting Within the boundaries of the safe zone..

Keywords: General price level accounting, Financial Failure Forecasting, Inflation, IAS (29)

*Assistant Professor- Accounting Department-Faculty Of Economics Tishreen University- Latakia-Syria.

**Postgraduate Student - Accounting Department-Faculty Of Economics- Tishreen University-Latakia- Syria. Samer.Kasso@Tishreen.Edu.Sy

أثر محاسبة التضخم على نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي (29)
-دراسة حالة في الشركة الأهلية للنقل-

الدكتور اياد حاتم*
سامر قاسو**

(تاريخ الإيداع 2 / 9 / 2019. قُبِل للنشر في 16 / 2 / 2020)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى دراسة أثر محاسبة التضخم على نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي، حيث تم تعديل القوائم المالية للشركة الأهلية للنقل المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لعامي 2015، 2016 حسب مقتضيات المعيار المحاسبي الدولي (29)، وتم اجراء المقارنة مع التكلفة التاريخية من خلال نماذج "Z, Z', Z للتنبؤ بالفشل المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق في نتائج النماذج بين التكلفة التاريخية ومحاسبة المستوى العام للأسعار ضمن حدود المنطقة الأمنة.

الكلمات المفتاحية: محاسبة المستوى العام للأسعار، التنبؤ بالفشل المالي، التضخم، المعيار (29).

* **مدرس- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**
** **طالب ماجستير- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**

مقدمة:

يعد التضخم ظاهرة تعاني منها العديد من دول العالم، وتتأثر بها جميع القطاعات الاقتصادية والمهنية، ومنها مهنة المحاسبة، فالموضوعية التي يقدمها مبدأ التكلفة التاريخية تفقد مصداقيتها خلال فترة ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤثر على صحة ومصداقية القوائم المالية.

عانت سورية خلال السنوات الأخيرة من موجة تضخم كبيرة، فقدت معها المعلومات المحاسبية المعدة على أساس التكلفة التاريخية دورها وفعاليتها بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات (العلي، 2017). الأمر الذي دفع مجموعة من المهتمين إلى تقديم العديد من الاقتراحات؛ كان من أهمها ما اقترحه القاضي وحمدان (2012) حول مجموعة من الطرق البديلة للتكلفة التاريخية، كان من أهمها طريقة محاسبة المستوى العام للأسعار.

ووفقاً لما جاء اعلاه؛ تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) على نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي مقارنة مع التكلفة التاريخية. وذلك بالتطبيق على شركة الأهلية للنقل والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

أولاً. الدراسات العربية:

1) دراسة جبل وأخرون (2009) بعنوان: "دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سوريا"

هدفت الدراسة إلى تطبيق نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على القوائم المالية المعدلة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) ومقارنتها مع التكلفة التاريخية، وتم تطبيق ذلك على 6 شركات للغزل والنسيج في مدينة حلب. وتوصلت الدراسة إلى أن البيانات المعدلة حسب محاسبة المستوى العام للأسعار تزود مستخدميها بمعرفة محاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترة التضخم بشكل أفضل من التكلفة التاريخية.

2) دراسة العلي (2017) بعنوان: "معالجة آثار التضخم على القوائم المالية في بيئة الأعمال السورية"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التضخم على القوائم المالية المنشورة على أساس التكلفة التاريخية وتحديد بدائل القياس التي توفرها محاسبة التضخم، وتم تطبيق ذلك على القوائم المالية المنشورة للشركة الأهلية للزيوت المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لعام 2015. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروقات جوهرية بين نتائج نشاط المنشأة ومركزها المالي قبل وبعد التعديل وذلك إلى الحد التي تعد فيه القوائم المالية التاريخية مضللة وغير معبرة عن الواقع الفعلي للمنشأة، وأن اعتماد طريقة محاسبة المستوى العام للأسعار في ظل التضخم تساعد في معالجة آثار التضخم على القوائم المالية.

3) دراسة عبد العال (2017) بعنوان: "أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في تحليل القوائم المالية بواسطة النسب المالية: دراسة حالة"

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) على نسب التحليل المالي مقارنة بالتكلفة التاريخية، وتم تطبيق ذلك على البيانات المالية المنشورة للشركة الأهلية للزيوت المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال عامي 2012، 2013. ومقارنة النتائج عن طريق 28 نسبة من نسب التحليل المالي. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع كل من الوزن النسبي للأصول الثابتة من إجمالي الأصول ونسب السيولة والربحية بشكل عام مقارنة بالتكلفة التاريخية بالإضافة إلى انخفاض كل من نسب المديونية والتمويل الخارجي للأصول الثابتة ونسب النشاط والسوق.

ثانياً. الدراسات الأجنبية:

1) دراسة Akdogan et al., (2009) بعنوان:

"Effects of Inflation Accounting on Financial Ratios: An Empirical Analysis of Non-Financial Firms Listed on Istanbul Stock Exchange"

"آثار محاسبة التضخم على النسب المالية: تحليل تجريبي على الشركات غير المالية المدرجة في بورصة اسطنبول"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار على النسب المالية للشركات المدرجة في سوق اسطنبول للأوراق المالية، وتكونت عينة الدراسة من 146 شركة غير مالية خلال عامي 2003 و 2004، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض كل من نسب دوران الأصول وحقوق الملكية والربحية بشكل عام، وارتفاع نسب التمويل من حقوق الملكية أما نسب السيولة فلم تسجيل فروقاً كبيرة.

2) دراسة Karapinar (2012) بعنوان:

"Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios"

"أثر تطبيق محاسبة التضخم على النسب المالية الرئيسية"

هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية والقوائم المعدة على أساس محاسبة المستوى العام للأسعار عن طريق نسب التحليل المالي، وذلك بالتطبيق على 132 شركة غير مالية مدرجة في سوق اسطنبول للأوراق المالية خلال الفترة من 2001 حتى 2004 وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تمتد من تاريخ 2001 إلى 2002، لم يتم تعديل البيانات التي تنتمي لهذه الفترة بالرغم من وجود تضخم كبير جداً، وتم قياس النسب حسب التكلفة التاريخية. المجموعة الثانية تمتد من تاريخ 2003 إلى 2004، حيث تم تعديل البيانات التي تنتمي لهذه الفترة وفقاً لمحاسبة التضخم. وتم قياس 12 نسبة مقسمة إلى عدة مجموعات وهي نسب السيولة والنشاط والهيكل التمويلي والربحية. واظهرت النتائج أن كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة الملكية ونسبة دوران الذمم الدائنة ونسبة العائد على الأصول ونسبة صافي الربح التشغيلي ونسبة صافي الربح قد زادت، وأن كلاً من نسبة المديونية ونسبة دوران المخزون ونسبة دوران الأصول المتداولة ونسبة دوران الأصول غير المتداولة ونسبة العائد على حقوق الملكية قد نقصت. مما يؤدي إلى وجود اختلاف في نتائج التحليل المالي بين التكلفة التاريخية ومحاسبة المستوى العام للأسعار. وأوصت الدراسة بضرورة القيام بالتحليل المالي من خلال محاسبة المستوى العام للأسعار حتى في فترات التضخم غير المرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى تقييم واقع الشركة بشكل أفضل ويساعد في التغلب على الأثار السلبية للتضخم.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو بيان الاختلاف بين محاسبة المستوى العام للأسعار والتكلفة التاريخية عن طريق تطبيق نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي، وهو النموذج الأكثر شيوعاً واستخداماً. وتعد هذه الدراسة الأولى في سورية خلال فترة التضخم الأخيرة التي استخدمت نماذج التنبؤ بالفشل المالي في محاسبة المستوى العام للأسعار.

مشكلة البحث:

من خلال ما تم ذكره يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

ما هو أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) على نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي مقارنة بالتكلفة التاريخية؟

أهمية البحث وأهدافه:

استناداً إلى نتائج دراسة كل من العلي (2017)، وعبد العال (2017)، والسعدي (2012) بأن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية خلال فترات التضخم لا تعبر بصدق عن المركز المالي للمنشأة ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار؛ فإن أهمية الدراسة الحالية تتجلى في تطبيق توصيات الابحاث السابقة في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (29) خلال فترات التضخم فضلاً عن إجراء المقارنة بين محاسبة المستوى العام للأسعار والتكلفة التاريخية من خلال نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي.

منهجية البحث:

منهج الدراسة: دراسة حالة **وصفية** تصف النظم والأساليب والإجراءات المستخدمة في الممارسة والمتمثلة بالاعتماد على التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية، **وتجريبية** تحاول تقييم وتحليل المنافع التي يمكن الحصول عليها من تنفيذ المقترحات الجديدة المتمثلة بتطبيق المعيار (29). وسيتم ذلك بالتطبيق على الشركة الأهلية للنقل المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

بيانات الدراسة: هي بيانات ثانوية تتمثل بالقوائم المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية للعامي 2015 و2016. فضلاً عن البيانات المنشورة في المكتب المركزي للإحصاء.

آلية العمل: لتحقيق أهداف الدراسة؛ سيقوم الباحث:

- بتعديل القوائم المالية للشركة الأهلية للنقل والمستندة على أساس التكلفة التاريخية إلى طريقة محاسبة المستوى العام للأسعار عملاً بمقتضيات المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 "التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المفرط"؛ والذي يعتمد على الأرقام القياسية في قياس التضخم.
- بمقارنة النتائج بين التكلفة التاريخية والمعيار المحاسبي الدولي رقم 29 عن طريق نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي بنسخه الثلاث (Z, Z', Z'') من خلال المعادلات التالية:

$Z = 1.2 \cdot X_1 + 1.4 \cdot X_2 + 3.3 \cdot X_3 + 0.6 \cdot X_4 + 0.999 \cdot X_5$ حيث: • X1: رأس المال العامل/إجمالي الأصول. • X2: الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول. • X3: الأرباح قبل الضرائب والفوائد/ إجمالي الأصول. X4: القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات. • X5: المبيعات/ إجمالي الأصول	$Z' = 0.717 \cdot X_1 + 0.847 \cdot X_2 + 3.107 \cdot X_3 + 0.420 \cdot X_4 + 0.998 \cdot X_5$ حيث: • X1: رأس المال العامل/إجمالي الأصول. • X2: الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول. • X3: الأرباح قبل الضرائب والفوائد/ إجمالي الأصول. X4: القيمة الدفترية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات. • X5: المبيعات/ إجمالي الأصول
Z'>2.9: المنطقة الأمنة (الخضراء) 1.8<Z'<2.9: المنطقة الأمنة (يصعب التنبؤ بها) Z'<1.8: منطقة الفشل (الحمراء)	Z'>2.9: المنطقة الأمنة (الخضراء) 1.23<Z'<2.9: المنطقة الأمنة (يصعب التنبؤ بها) Z'<1.23: المنطقة الحمراء (الفشل)
$Z'' = 3.25 + 6.56 \cdot X1 + 3.26 \cdot X2 + 6.72 \cdot X3 + 1.05 \cdot X4$ حيث: • X1: رأس المال العامل/إجمالي الأصول. • X2: الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول. • X3: الأرباح قبل الضرائب والفوائد/ إجمالي الأصول. • X4: القيمة الدفترية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات.	

Z'>5.58: المنطقة الأمنة (الخضراء)
4.2<Z'<5.58: المنطقة الأمنة (يصعب التنبؤ بها)
Z'<4.2: منطقة الفشل (الحمراء)

الاطار النظري

تعريف التضخم

يعرف التضخم بأنه: "الارتفاع المستمر والملحوظ في أسعار السلع والخدمات والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل عام." (العلي، 2017، ص70)

ويفسر التضخم وفق النظرية الكنزية بأنه زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار. وقد تنوعت تصنيفات التضخم حسب الطريقة التي ينظر إليه؛ لذلك صنفته دراسة عرموش (2015) التضخم حسب حدته إلى الآتي:

1- التضخم الجامح: يرتفع من خلاله المستوى العام للأسعار بشكل كبير جداً، حيث تفقد النقود قيمتها كمستودع للقيمة.

2- التضخم الزاحف: ينتج عنه زيادة الأجور بنسبة أعلى من زيادة الانتاج. وهو تضخم تدريجي وبطيء ولا يشعر الأفراد بشكل عام بوجوده.

التضخم والقوائم المالية

تعتمد المحاسبة على مبدأ أساس هو مبدأ التكلفة التاريخية، الذي يقتضي تسجيل جميع عناصر الأصول والالتزامات بتكلفة اقتنائها. وقد حدد الاطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية بتسجيل الاصول بمبلغ النقد ومعادل للنقد المدفوع، أو بالقيمة العادلة للعوض المقدم لاقتنائها في تاريخ اقتنائها. وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة في مقابل الالتزام، أو في بعض الحالات بمبالغ النقد أو معادلات النقد المتوقع أن تدفع للوفاء بالالتزام في السياق العادي للأعمال. وحسب Kieso, Others (2018) فإن مبدأ التكلفة التاريخية يقدم عموماً تمثيلاً صادقاً للمبلغ المدفوع لعنصر معين، وهو بحسب القاضي وحمدان (2012) يقلل من تأثر الحسابات بالآراء الشخصية للأشخاص الذين يعدونها. بالإضافة إلى ذلك فهي تستند إلى العديد من السمات والخصائص النوعية والمبادئ المحاسبية؛ مثل امكانية التحقق وتحقق الايراد والدورية ومقابلة الايرادات بالمصاريف التي تخص الفترة.

وبالرغم من المزايا العديدة التي يقدمها مبدأ التكلفة التاريخية إلا أنه واجه العديد من الانتقادات في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحده النقد، فحسب القاضي وحمدان (2012) فإن فالموضوعية المزعومة التي يقدمها مبدأ التكلفة التاريخية تصبح منافية للواقع، إضافة إلى أن القيم الواردة في القوائم المالية تصبح تجميعاً للقيم في أوقات مختلفة، أي أن هذه القوائم تظهر السجلات التاريخية للمشروع وليس بياناً بالثروة الجارية للمشروع. مما يعني أن وظيفتها قد أصبحت اظهار رأس المال والاحتياطيات والالتزامات الاخرى للمشروع بقيم نقدية بغض النظر عن اختلاف قيمها خلال الزمن. وبناءً على ذلك فإن مبدأ التكلفة التاريخية في فترات التضخم يصبح مخالفاً للسمات والخصائص التي اعتمد عليها، فالأصول تظهر بأقل من قيمتها الحقيقية مما يؤثر على العرض العادل للمركز المالي. يتم مقابلة الايرادات التي تسجل عادةً بقيم جارية بمصاريف مسجلة بقيم تاريخية مثل الاهتلاكات وتكلفة المبيعات. وهو ما دعمه العلي (2017) في دراسة اجراها على احدى الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؛ التي أظهرت بأن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية مضللة وغير معبرة عن واقع المنشأة، بالإضافة إلى أن قيم الأصول الثابتة المسجلة بالتكلفة التاريخية لا تعكس القيم العادلة لها، وأن مصروف الاستهلاك المسجل لا يوفر الأموال اللازمة لاستبدال الأصول. وتميل الأرباح حسب مبدأ التكلفة التاريخية في بعض الحالات إلى الارتفاع ويعد هذا الارتفاع وهمي فتصبح الضرائب المدفوعة

للدولة وتوزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين من رأس المال مما يؤدي إلى تآكل رأس المال على المدى البعيد. وهو ماأكدته العديد من الدراسات والتي توصلت إلى أنه يجب مغادرة مبدأ التكلفة التاريخية في فترات التضخم، ومنها دراسة كل من العلي (2017) و عبد العال (2017) و طالب (2016) و بدرة (2015) و السعدي (2012) و .Akdogan et al (2009) و Alter (2011) و karapinar (2012).

اعتماداً على ما سبق ذكره؛ فقد ظهرت في ادبيات المحاسبة العديد من البدائل لمبدأ التكلفة التاريخية كان من أهمها:

1-محاسبة المستوى العام للأسعار.

2-محاسبة القيمة الجارية.

محاسبة المستوى العام للأسعار

ظهرت أولى المحاولات لمواجهة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكي عام 1927 (الشيرازي، 1990)، وتتالت بعدها الأبحاث والدراسات لإيجاد البديل الأفضل للتكلفة التاريخية، وكان من أبرزها ما تم إصداره من معايير محاسبة دولية وهي:

1-المعيار المحاسبي الدولي رقم (6) لعام 1977

2-المعيار المحاسبي الدولي رقم (15) لعام 1981

3-المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) لعام 1989

وصدر في عام 1994 تعديل للمعيار المحاسبي الدولي رقم (29) بعنوان: "التقارير المالية في الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع". ويتم العمل بمتطلبات هذا المعيار حتى الآن. وقد نص المعيار بشكل أساسي أنه يجب التعبير عن البيانات المالية للمنشأة التي تضع تقاريرها بعملة الاقتصاد ذي معدل تضخم مرتفع سواء كانت معدة على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية بوحدة قياس جارية بتاريخ إعداد الميزانية العمومية.

متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29)

لم يحدد المعيار تعريف خاص بالتضخم لمعرفة الفترة التي يمكن من خلالها تطبيق المعيار، وإنما ترك تحديد هذه المسألة للتقدير الشخصي، ويمكن هنا إدراج بعض الأمثلة التي اوردها المعيار، يمكن من خلالها الاستنتاج أن الاقتصاد ذي معدل تضخمي مرتفع وهي:

أ. يفضل عامة الناس الاحتفاظ بثرواتهم بأصول غير نقدية أو بعمله مستقرة نسبياً ويتم استثمار مبالغ العملة المحلية حالاً للحفاظ على القوة الشرائية لها.

ب. لا تهتم عامة الناس بالمبالغ النقدية المحددة بالعملة المحلية بل بعملة أجنبية مستقرة نسبياً ويمكن أن تحدد الأسعار بتلك العملة.

ج. يتم تحديد المبيعات والمشتريات على الحساب بأسعار تأخذ في الحساب الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان حتى ولو كانت المدة قصيرة.

د. يتم ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر أسعار.

هـ. معدل التضخم المتراكم لثلاثة سنوات يقارب أو يزيد على100%.

تعديل بنود الميزانية العمومية

عند إجراء تعديل الميزانية العمومية يجب بداية التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية. فالبنود النقدية: "هي تلك الموجودات والمطاليب ثابتة المبلغ والتي يكون لها قيمة اسمية ويتم التعبير عنها بعدد ثابت من الوحدات النقدية" (العلي، 2017، ص76)، مثل النقدية والزبائن والمدينون وأوراق القبض والأسهم والسندات غير المحتفظ

بها لتاريخ الاستحقاق والدائنون وأوراق الدفع والقروض والتوزيعات المستحقة والأسهم الممتازة. حيث يعبر عن هذه البنود بوحدات نقدية ذات قيمة جارية في تاريخ إعداد القوائم المالية فهي لا تحتاج إلى تعديل وإنما يتم حساب مكاسب وخسائر قوة شرائية لها.

في فترات التضخم تنشأ مكاسب القوة الشرائية عندما تزيد الالتزامات النقدية عن الأصول النقدية، وتفقد المنشأة القوة الشرائية إذا كان لديها زيادة في الأصول النقدية عن الالتزامات النقدية. ولا تعتبر البنود المقومة بعملة أجنبة بنود نقدية مثل الذمم المدينة والدائنة والقروض والودائع المقومة بعملة أجنبية. لأنه لا يمكن التعبير عنها بعدد ثابت من الوحدات النقدية.

وتكون نتيجة صافي القوة الشرائية للبنود النقدية مكسباً أو خسارة بنتيجة طرح مكاسب أو خسارة القوة الشرائية للأصول النقدية مع مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للأصول النقدية، فإذا كان الناتج موجباً فإن المنشأة تكون قد حققت مكسباً، أما في حال كان الناتج سالباً فأن المنشأة تكون قد حققت خسارة.

أما بالنسبة للبنود غير النقدية فهي تلك البنود التي يكون لها قيمة سوقية تتغير بسبب التغير في مستويات الأسعار ولذلك يجب تعديلها باستخدام الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار. ويتم تعديل قيمة البند باستخدام الرقم القياسي لتاريخ نشأة البند وفق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة البند المعدلة} = \text{القيمة التاريخية للبند} * \frac{\text{الرقم القياسي في نهاية العام}}{\text{الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند}}$$

وتعتبر كل من الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والاستثمارات المحتفظ فيها لتاريخ الاستحقاق والمصاريف المدفوعة مقدماً والايرادات المقبوضة مقدماً ورأس مال المساهمين بنود غير نقدية وجب تعديلها باستخدام الرقم القياسي لتاريخ نشأة البند.

إضافةً إلى ذلك يجب تعديل قيمة البند غير النقدي في الميزانية مع جميع العناصر المرتبطة به في قائمة الدخل، مثل المخزون السلعي الذي يجب تعديل قيمته في الميزانية العمومية حسب طريقة التقويم بالإضافة إلى تعديل قيمة تكلفة المبيعات في قائمة الدخل بنفس الطريقة، والأصول الثابتة التي يجب تعديل قيمة كل من تكلفة الأصل ومجمع الاستهلاك في الميزانية العمومية بالإضافة إلى تعديل قيمة مصروف الاستهلاك في قائمة الدخل بنفس طريقة تعديل الأصل.

تعديل بنود قائمة الدخل

مثلما تم التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية في إجراءات تعديل الميزانية العمومية فقد تم التمييز في قائمة الدخل بين المصاريف والايرادات المنتظمة والموسمية والتي تحدث لمرة واحدة فقط والمرتبطة ببند في الميزانية العمومية. فالمصاريف والايرادات المنتظمة هي تلك التي تحدث بشكل منتظم خلال العام مثل مصاريف الرواتب والكهرباء والاجار الذي يدفع أو يقبض بشكل شهري، ويتم تعديل هذه البنود باستخدام متوسط الرقم القياسي خلال العام وفق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة البند المعدلة} = \text{القيمة التاريخية للبند} * \frac{\text{الرقم القياسي في نهاية العام}}{\text{متوسط الرقم القياسي خلال العام}}$$

أما بالنسبة للبنود الموسمية فهي التي لا تحدث بشكل منتظم خلال العام مثل المبيعات التي تخضع لتقلبات كبيرة خلال العام، ويتم حساب قيمة هذه البنود بشكل ربعي أو شهري وتعديل قيمتها بشكل ربعي أو شهري باستخدام الرقم القياسي لكل شهر أو ربع وفق المعادلة التالية:

القيمة المعدلة لربع أو شهر= قيمة البند ربعية أو شهرية * $\frac{\text{الرقم القياسي في نهاية العام}}{\text{متوسط الرقم القياسي للربع أو الشهر}}$

وفيما يخص البنود التي تحدث مرة واحدة في العام أو في تواريخ محددة مثل الفوائد المصرفية التي تدفع بشكل سنوي أو نصف سنوي أو مبلغ الإيجار الذي يدفع مرة واحدة في العام، فيتم تعديل هذه المبالغ باستخدام الرقم القياسي لتاريخ نشأة البند وفق المعادلة التالية:

قيمة البند المعدلة= القيمة التاريخية للبند * $\frac{\text{الرقم القياسي في نهاية العام}}{\text{الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند}}$

أما المصاريف المرتبطة ببنود الميزانية العمومية فيجب معالجتها بنفس آلية المعالجة المتبعة لهذه العناصر بالميزانية مثل تكلفة المبيعات المرتبطة بالمخزون والاستهلاكات المرتبطة بالأصول الثابتة.

وعند الانتهاء من إجراءات تعديل كل من قائمة الدخل والميزانية العمومية ينشأ فرق بين طرفي الأصول والخصوم في الميزانية ويتم معالجة هذا الفرق كمتمم حسابي في حقوق الملكية في حساب تعديلات المستوى العام للأسعار.

الدراسة التطبيقية

تم تطبيق الدراسة على الشركة الأهلية للنقل المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي تم تأسيسها عام 1992 وبلغ رأسمالها خلال فترة الدراسة 200 مليون ليرة سورية موزعة على 2 مليون سهم. وتم تعديل القوائم المالية للشركة حسب المعيار المحاسبي رقم 29 لعامي 2015 و 2016 على التوالي.

في عام 2015 كانت كل من الميزانية وقائمة الدخل للشركة الأهلية على الشكل التالي:

جدول رقم (1) القوائم المالية للشركة الأهلية للنقل لعام 2015

قائمة الدخل لعام 2015	
البيان	التكلفة التاريخية
الايرادات	
واردات نقل الركاب والطرود والحوالات	620,527,875
واردات متنوعة	23,976,640
إجمالي الإيرادات	644,504,515
المصروفات	
مصروفات التشغيل	598,407,491-
مصروفات أخرى	-
مخصصات الاستهلاك	35,825,729-
إجمالي المصروفات	634,233,220-
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	10,271,295
ضريبة الدخل	1,969,378-
صافي ربح (خسارة) الفترة	8,301,917

قائمة المركز المالي لعام 2015	
البيان	التكلفة التاريخية
الموجودات:	
الموجودات الثابتة:	
صافي الموجودات الثابتة	198,197,626
استثمارات في أوراق مالية	5,000,000
اجمالي الموجودات الثابتة	203,197,626
:الموجودات المتداولة	
المخزون السلعي	78,149,632
مدينون	28,507,881
نقد في الصندوق ولدى المصارف	31,933,043
اجمالي الموجودات المتداولة	138,590,556
اجمالي الموجودات	341,788,182
:حقوق المساهمين	
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000,000
احتياطي قانوني	66,886,811
احتياطي اختياري	15,261,650
أرباح محتجزة غير قابلة للتوزيع	
أرباح (خسائر) مرحلة	8,301,917
اجمالي حقوق المساهمين	290,450,378
: المطاليب المتداولة	
قروض مؤقتة	1,659,489
مخصص ضريبة الدخل	1,969,378
مصروفات مستحقة	6,200,808
مطلوبات أخرى	41,508,129
اجمالي المطاليب المتداولة	51,337,804
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	341,788,182

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

التعديل وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 29:

كانت الأرقام القياسية لعام 2015 وذلك حسب النشرة الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء:

جدول رقم (2) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لعام 2015

	بداية العام	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	نهاية العام	وسطي العام
2015	383	397	434	455	509	540	449

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

بداية تم حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية وذلك بحساب التغير في الأصول والالتزامات النقدية حيث تم حساب التغير على أساس ربعي وذلك بالرجوع إلى القوائم الربعية لعام 2015.

بالنسبة للشركة الاهلية تشمل الأصول النقدية كلاً من المدينين والمبالغ النقدية الموجودة في الصندوق ولدى المصارف. والالتزامات النقدية كل الالتزامات المتداولة المدرجة في الميزانية. وكانت النتائج على الشكل التالي:

جدول رقم (3) حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة والأرقام القياسية لأسعار المستهلك

الأصول النقدية						
البيان	رصيد نهاية المدة	رصيد بداية المدة	التغير	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي بتاريخ البند	القيمة المعدلة
أول المدة	66,057,482		66,057,482	540	383	93,135,875
الربع الأول	60,501,061	66,057,482	5,556,421-	540	397	7,554,681-
الربع الثاني	49,712,988	60,501,061	10,788,073-	540	434	13,430,168-
الربع الثالث	61,487,903	49,712,988	11,774,915	540	455	13,963,372
الربع الرابع	60,440,924	61,487,903	1,046,979-	540	509	1,110,671-
رصيد أخر السنة			60,440,924			85,003,727

الالتزامات النقدية						
البيان	رصيد نهاية المدة	رصيد بداية المدة	التغير	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي بتاريخ البند	القيمة المعدلة
أول المدة	43,047,082		43,047,082	540	383	60,693,014
الربع الأول	38,854,128	43,047,082	4,192,954-	540	397	5,700,869-
الربع الثاني	43,850,517	38,854,128	4,996,389	540	434	6,220,049
الربع الثالث	44,395,901	43,850,517	545,384	540	455	646,748
الربع الرابع	51,337,804	44,395,901	6,941,903	540	509	7,364,209
رصيد أخر السنة			51,337,804			69,223,150

البيان	القيمة
أصول نقدية	24,562,803-
التزامات نقدية	17,885,346
صافي ربح/خسارة البنود النقدية	6,677,457-

بالنسبة للأصول الثابتة تم الحصول عن المعلومات التفصيلية عن طريق الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية:

جدول (4) الأصول الثابتة واهتلاكاتها المعدلة لعام 2015

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة والأرقام القياسية لأسعار المستهلك

جدول (4) الأصول الثابتة واهتلاكاتها المعدلة لعام 2015 المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة والأرقام القياسية لأسعار المستهلك										
المباني										
البيان	التكلفة التاريخية	مجمع الاهتلاك التاريخي	القيمة الدفترية التاريخية	الاهتلاك السنوي	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي للبند	التكلفة المعدلة	مجمع الاهتلاك المعدل	القيمة الدفترية المعدلة	الاهتلاك المعدل
مجموعة 2011	78,145,922	39,489,724	38,656,198	3,125,837	540	100	421,987,979	213,244,510	208,743,469	16,879,520
المجموع	78,145,922	39,489,724	38,656,198	3,125,837			421,987,979	213,244,510	208,743,469	16,879,520
وسائل نقل										
البيان	التكلفة التاريخية	مجمع الاهتلاك التاريخي	القيمة الدفترية التاريخية	الاهتلاك السنوي	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي للبند	التكلفة المعدلة	مجمع الاهتلاك المعدل	القيمة الدفترية المعدلة	الاهتلاك المعدل
مجموعة 2011	728,839,218	583,230,741	145,608,477	30,434,614	540	100	3,935,731,777	3,149,446,001	786,285,776	164,346,916
المجموع	728,839,218	583,230,741	145,608,477	30,434,614			3,935,731,777	3,149,446,001	786,285,776	164,346,916
الات ومعدات										
البيان	التكلفة التاريخية	مجمع الاهتلاك التاريخي	القيمة الدفترية التاريخية	الاهتلاك السنوي	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي للبند	التكلفة المعدلة	مجمع الاهتلاك المعدل	القيمة الدفترية المعدلة	الاهتلاك المعدل
مجموعة 2011	1,420,800	1,420,800			540	100	7,672,320	7,672,320	-	-
مجموعة 2014	2,250,000	982,800	1,267,200	677,700	540	325	3,734,631	1,631,287	2,103,344	1,124,871
مجموعة 2015	10,200,000		10,200,000		540	509	10,820,509	-	10,820,509	-
المجموع	13,870,800	2,403,600	11,467,200	677,700			22,227,461	9,303,607	12,923,854	1,124,871
عدد وأدوات										
البيان	التكلفة التاريخية	مجمع الاهتلاك التاريخي	القيمة الدفترية التاريخية	الاهتلاك السنوي	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي للبند	التكلفة المعدلة	مجمع الاهتلاك المعدل	القيمة الدفترية المعدلة	الاهتلاك المعدل
مجموعة 2011	5,919,475	5,919,475	-		540	100	31,965,165	31,965,165	-	-
مجموعة 2014	1,228,000	1,228,000	-	155,879	540	350	1,893,366	1,893,366	-	240,339
المجموع	7,147,475	7,147,475	-	155,879			33,858,531	33,858,531	-	240,339
اثاث ومفروشات										
البيان	التكلفة	مجمع الاهتلاك	القيمة الدفترية	الاهتلاك	الرقم القياسي	الرقم	التكلفة	مجمع الاهتلاك	القيمة الدفترية	الاهتلاك

	التاريخية	التاريخي	التاريخية	السنوي	بنهاية العام	القياسي للبند	المعدلة	المعدل	المعدلة	المعدل
مجموعة 2011	29,810,716	27,394,965	2,415,751	1,431,699	540	100	160,977,866	147,932,811	13,045,055	7,731,175
مجموعة 2013	50,000		50,000		540	191	141,213	-	141,213	-
المجموع	29,860,716	27,394,965	2,465,751	1,431,699			161,119,080	147,932,811	13,186,269	7,731,175

بالنسبة للإيرادات ومصاريف التشغيل فقد تم تعديلها باستخدام وسطي المستوى العام للأسعار خلال عام 2015 وقد ظهرت قائمة الدخل بالشكل التالي:

جدول رقم (5) قائمة الدخل المعدلة للشركة الأهلية للنقل لعام 2015

قائمة الدخل لعام 2015		
البيان	تكلفة تاريخية	تكلفة معدلة
الايرادات		
واردات نقل الركاب والطرود والحوالات	620,527,875	746,624,449
واردات متنوعة	23,976,640	28,848,898
إجمالي الإيرادات	644,504,515	775,473,347
المصروفات		
مصروفات التشغيل	598,407,491-	720,009,013-
مصروفات أخرى	-	-
مخصصات الاستهلاك	35,825,729-	190,322,820-
إجمالي المصروفات	634,233,220-	910,331,833-
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	10,271,295	134,858,486-
ضريبة الدخل	1,969,378-	2,369,572-
صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة	8,301,917	137,228,058-
ارباح وخسائر القوة الشرائية	-	6,677,456.58-
صافي ربح (خسارة) الفترة	8,301,917	143,905,515-

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة والجداول (1) (2) (3) (4)

أما بالنسبة لبنود الميزانية فلم يتم تعديل قيم الاستثمارات لتجاوز القيم المعدلة للقيمة السوقية، والمخزون السلعي باستخدام الرقم القياسي في الربع الأخير لعام 2015. وتم تعديل حقوق الملكية على الشكل التالي: رأس المال والاحتياطي القانوني تم تعديلهم باستخدام الرقم القياسي في بداية العام. والارباح المرحلة تم اخذ صافي الربح المعدل. أما بالنسبة لحساب تعديلات المستوى العام للأسعار فقد تم حساب رصيده كمتمم حسابي لتوازن الميزانية. وظهرت الميزانية على الشكل التالي:

جدول (6) قائمة المركز المالي المعدلة للشركة الأهلية للنقل لعام 2015

قائمة المركز المالي لعام 2015		
البيان	تكلفة تاريخية	تكلفة معدلة
الموجودات:		
الموجودات الثابتة:		
صافي الموجودات الثابتة	198,197,626	1,021,139,368
استثمارات في أوراق مالية	5,000,000	5,000,000
اجمالي الموجودات الثابتة	203,197,626	1,026,139,367.51
الموجودات المتداولة:		
المخزون السلعي	78,149,632	82,903,807
مدينون	28,507,881	28,507,881
نقد في الصندوق ولدى المصارف	31,933,043	31,933,043
اجمالي الموجودات المتداولة	138,590,556	143,344,731
اجمالي الموجودات	341,788,182	1,169,484,099
حقوق المساهمين:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000,000	1,080,000,000
احتياطي قانوني	66,886,811	361,188,779
احتياطي اختياري	15,261,650	
أرباح محتجزة غير قابلة للتوزيع		
أرباح (خسائر) مرحلة	8,301,917	143,905,515-
تعديلات المستوى العام للأسعار		179,136,970-
اجمالي حقوق المساهمين	290,450,378	1,118,146,295
المطاليب المتداولة :		
قروض مؤقتة	1,659,489	1,659,489
دائنون	-	-
مخصص ضريبة الدخل	1,969,378	1,969,378
مصروفات مستحقة	6,200,808	6,200,808
مطلوبات أخرى	41,508,129	41,508,129
اجمالي المطاليب المتداولة	51,337,804	51,337,804
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	341,788,182	1,169,484,099

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة والجداول (1) (2) (3) (4) (5)

في عام 2016 كانت كل من الميزانية وقائمة الدخل للشركة الأهلية على الشكل التالي:

جدول (7) القوائم المالية للشركة الأهلية للنقل لعام 2016

قائمة الدخل لعام 2016	
البيان	تكلفة تاريخية
الايرادات	
واردات نقل الركاب والطرود والحوالات	653,066,586
واردات متنوعة	22,541,520
إجمالي الإيرادات	675,608,106
المصروفات	
مصروفات التشغيل	642,019,504-
مصروفات أخرى	-
مخصصات الاستهلاك	32,408,696-
إجمالي المصروفات	674,428,200-
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	1,179,906
ضريبة الدخل	693,225-
صافي ربح (خسارة) الفترة	486,681

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

قائمة المركز المالي لعام 2016	
البيان	تكلفة تاريخية
الموجودات:	
الموجودات الثابتة:	
صافي الموجودات الثابتة	165,788,930
استثمارات في أوراق مالية	5,000,000
اجمالي الموجودات الثابتة	170,788,930
:الموجودات المتداولة	
المخزون السلعي	82,696,010
مدينون	23,356,407
نقد في الصندوق ولدى المصارف	34,851,600
اجمالي الموجودات المتداولة	140,904,017
اجمالي الموجودات	311,692,947
:حقوق المساهمين	

رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000,000
احتياطي قانوني	66,886,811
أرباح (خسائر) مرحلة	486,681
اجمالي حقوق المساهمين	267,373,492
: المطاليب المتداولة	
مخصص ضريبة الدخل	693,225
مصروفات مستحقة	2,216,965
مطلوبات أخرى	41,409,265
اجمالي المطاليب المتداولة	44,319,455
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	311,692,947

التعديل وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 29:

كانت الأرقام القياسية لعام 2015 وذلك حسب النشرة الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء:

جدول (8) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لعام 2016

	بداية العام	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	نهاية العام	وسطي العام
2016	565	579	633	693	747	774	663

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

لم تختلف اجراءات التعديل لعام 2016 عن عام 2015. حيث تم حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية بالنسبة للبنود النقدية بشكل ربعي حسب القوائم الربعية المنشورة للشركة. وكذلك الأمر بالنسبة للأصول الثابتة فقد تم التعديل حسب تاريخ شراء الأصول. لم يتم تعديل قيمة الاستثمارات المالية وذلك بسبب تجاوز القيمة المعدلة للقيمة السوقية لهذه الاستثمارات لذلك تم الاحتفاظ بالقيمة الدفترية كما هي دون أي تعديلات. بالنسبة للمخزون تم تعديله بالرقم القياسي للربع الأخير من عام 2016. أما حقوق الملكية فقد تم تعديل كل من رأس المال والاحتياطي القانوني والاختياري بالرقم القياسي لتاريخ نشأة البند. وظهر حساب تعديلات المستوى العام للأسعار كمتمم حسابي في حقوق الملكية لتوازن الميزانية.

بالنسبة لبنود قائمة الدخل الاخرى فقد تم تعديلها باستخدام متوسط الرقم القياسي لعام 2016

وكانت النتائج بالشكل التالي:

جدول (9) حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية

الأصول النقدية						
البيان	رصيد نهاية المدة	رصيد بداية المدة	التغير	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي بتاريخ البند	القيمة المعدلة
أول المدة	60,440,924		60,440,924	774	565	82,818,520
الربع الأول	49,618,516	60,440,924	10,822,408-	774	579	14,459,580-

الربع الثاني	42,625,303	49,618,516	6,993,213-	774	633	8,543,170-
الربع الثالث	41,536,598	42,625,303	1,088,705-	774	693	1,215,639-
الربع الرابع	58,208,007	41,536,598	16,671,409	774	747	17,263,601
رصيد أخر السنة			58,208,007			75,863,734

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة والأرقام القياسية لأسعار المستهلك

الالتزامات النقدية						
البيان	رصيد نهاية المدة	رصيد بداية المدة	التغير	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي بتاريخ البند	القيمة المعدلة
أول المدة	51,337,804		51,337,804	774	565	70,345,069
الربع الأول	45,127,580	51,337,804	6,210,224-	774	579	8,297,343-
الربع الثاني	65,562,884	45,127,580	20,435,304	774	633	24,964,529
الربع الثالث	40,056,511	65,562,884	25,506,373-	774	693	28,480,194-
الربع الرابع	44,319,455	40,056,511	4,262,944	774	747	4,414,370
رصيد أخر السنة			44,319,455			62,946,431

البيان	القيمة
أصول نقدية	17,655,727-
التزامات نقدية	18,626,976
صافي ربح/خسارة البنود النقدية	**971,249**

جدول (10) الأصول الثابتة واهتلاكاتها المعدلة لعام 2016

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة والأرقام القياسية لأسعار المستهلك

المباني

البيان	التكلفة التاريخية	مجمع الاهتلاك التاريخي	القيمة الدفترية التاريخية	الاهتلاك السنوي	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي للبند	التكلفة المعدلة	مجمع الاهتلاك المعدل	القيمة الدفترية المعدلة	الاهتلاك المعدل
مجموعة 2011	78,145,922	42,615,561	35,530,361	3,125,837	774	100	604,458,707	329,631,364	274,827,342	24,178,349
المجموع	78,145,922	42,615,561	35,530,361	3,125,837			604,458,707	329,631,364	274,827,342	24,178,349

وسائل نقل

البيان	التكلفة التاريخية	مجمع الاهتلاك التاريخي	القيمة الدفترية التاريخية	الاهتلاك السنوي	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي للبند	التكلفة المعدلة	مجمع الاهتلاك المعدل	القيمة الدفترية المعدلة	الاهتلاك المعدل
مجموعة 2011	728,839,218	609,756,924	119,082,294	26,526,183	774	100	5,637,571,351	4,716,469,807	921,101,544	205,180,026
المجموع	728,839,218	609,756,924	119,082,294	26,526,183			5,637,571,351	4,716,469,807	921,101,544	205,180,026

الات ومعدات

البيان	التكلفة التاريخية	مجمع الاهتلاك التاريخي	القيمة الدفترية التاريخية	الاهتلاك السنوي	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي للبند	التكلفة المعدلة	مجمع الاهتلاك المعدل	القيمة الدفترية المعدلة	الاهتلاك المعدل

مجموعة 2011	1,420,800	1,420,800	-		774	100	10,989,888	10,989,888	-	-
مجموعة 2014	2,250,000	1,660,500	589,500	677,700	774	325	3,947,941	5,349,513	1,401,572	1,611,273
مجموعة 2015	10,200,000	1,212,000	8,988,000	1,212,000	774	509	1,841,691	15,499,378	13,657,687	1,841,691
المجموع	13,870,800	4,293,300	9,577,500	1,889,700			16,779,520	31,838,779	15,059,260	3,452,964
اثاث ومفروشات										
البيان	التكلفة التاريخية	مجمع الاهتلاك التاريخي	القيمة الدفترية التاريخية	الاهتلاك السنوي	الرقم القياسي بنهاية العام	الرقم القياسي للبند	التكلفة المعدلة	مجمع الاهتلاك المعدل	القيمة الدفترية المعدلة	الاهتلاك المعدل
مجموعة 2011	29,810,716	28,261,941	1,548,775	866,976	774	100	230,585,888	218,606,114	11,979,775	6,706,059
مجموعة 2013	50,000		50,000		774	191	202,275	-	202,275	-
المجموع	29,860,716	28,261,941	1,598,775	866,976			230,788,163	218,606,114	12,182,050	6,706,059

البيان	تكلفة تاريخية	مجمع الاهتلاك التاريخي	القيمة الدفترية التاريخية	الاهتلاك السنوي	التكلفة المعدلة	مجمع الاهتلاك المعدل	القيمة الدفترية المعدلة	الاهتلاك المعدل
مباني	78,145,922	42,615,561	35,530,361	3,125,837	604,458,707	329,631,364	274,827,342	24,178,349
وسائط نقل	728,839,218	609,756,924	119,082,294	26,526,183	5,637,571,351	4,716,469,807	921,101,544	205,180,026
الات ومعدات	13,870,800	4,293,300	9,577,500	1,889,700	31,838,779	16,779,520	15,059,260	3,452,964
عدد وأدوات	7,147,475	7,147,475	-	-	48,499,211	48,499,211	-	-
اثاث ومفروشات	29,860,716	28,261,941	1,598,775	866,976	230,788,163	218,606,114	12,182,050	6,706,059
خطوط هاتف	3,673,694	3,673,694	-	-	28,416,023	28,416,023	-	-
المجموع	861,537,825	695,748,895	165,788,930	32,408,696	6,581,572,235	5,358,402,039	1,223,170,196	239,517,398

جدول (11) القوائم المالية المعدلة للشركة الأهلية للنقل لعام 2016

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة والجداول (7) (8) (9) (10)

قائمة الدخل لعام 2016		
البيان	**تكلفة تاريخية**	**تكلفة معدلة**
الايرادات		
واردات نقل الركاب والطرود والحوالات	653,066,586	762,025,953
واردات متنوعة	22,541,520	26,302,407
إجمالي الإيرادات	**675,608,106**	**788,328,360**
المصروفات		
مصروفات التشغيل	642,019,504-	749,135,746-
مصروفات أخرى	-	-
مخصصات الاستهلاك	32,408,696-	239,517,398-
إجمالي المصروفات	**674,428,200-**	**988,653,145-**
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	**1,179,906**	**200,324,785-**
ضريبة الدخل	693,225-	808,885-
صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة	**486,681**	**201,133,669-**
ارباح وخسائر القوة الشرائية	-	971,249.40
صافي ربح (خسارة) الفترة	**486,681**	**200,162,420-**

قائمة المركز المالي لعام 2016		
البيان	تكلفة تاريخية	تكلفة معدلة
الموجودات:		
الموجودات الثابتة:		
صافي الموجودات الثابتة	165,788,930	1,223,170,196
استثمارات في أوراق مالية	5,000,000	5,000,000
اجمالي الموجودات الثابتة	170,788,930	1,228,170,195.76
الموجودات المتداولة:		
المخزون السلعي	82,696,010	85,633,492
مدينون	23,356,407	23,356,407
نقد في الصندوق ولدى المصارف	34,851,600	34,851,600
اجمالي الموجودات المتداولة	140,904,017	143,841,499
اجمالي الموجودات	311,692,947	1,372,011,694
حقوق المساهمين:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000,000	1,547,000,000
احتياطي قانوني	66,886,811	517,369,483
احتياطي اختياري		
أرباح محتجزة غير قابلة للتوزيع		
أرباح (خسائر) مرحلة	486,681	200,162,420-
تعديلات المستوى العام للأسعار		536,514,824-
اجمالي حقوق المساهمين	267,373,492	1,327,692,239
المطاليب المتداولة :		
مخصص ضريبة الدخل	693,225	693,225
مصروفات مستحقة	2,216,965	2,216,965
مطلوبات أخرى	41,409,265	41,409,265
اجمالي المطاليب المتداولة	44,319,455	44,319,455
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	311,692,947	1,372,011,694

النتائج و المناقشة:

بداية يجب التنويه إلى أن سعر سهم الشركة الأهلية في السوق لعام 2015 و 2016 كان 162 و 165.25 على التوالي وذلك حسب سعر الأغلاق في نهاية العام اعتماداً على نشرة سوق دمشق للأوراق المالية.

سيتم شرح آليه حساب المعادلة لعام 2015 حسب التكلفة التاريخية باستخدام نموذج Z وتحسب باقي الأرقام بنفس الآلية:

المتغير	النسبة	البسط	المقام	الجزء الثابت	النتيجة
X1	رأس المال العامل / إجمالي الأصول	78,252,752	341,788,182	1,2	0.31
X2	الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول	90,450,378	341,788,182	1.4	0.37
X3	الأرباح قبل الفوائد / إجمالي الأصول	10,271,295	341,788,182	3.3	0.1
X4	القيمة السوقية / إجمالي الالتزامات	324,000,000.00	51,337,804	0.6	3.79
X5	المبيعات / إجمالي الأصول	644,504,515	341,788,182	1	1.89

بالنسبة للأرباح المحتجزة تم حسابها عن طريق جمع جميع بنود حقوق الملكية عدا رأس المال

بالنسبة للقيمة السوقية تم حسابها عن طريق ضرب سعر السهم في السوق بنهاية العام بعدد أسهم الشركة

جدول (12) نماذج التنبؤ بالفشل المالي

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

Z				
2016		2015		
HC	GPL	HC	GPL	
0.37	0.09	0.31	0.09	X1
0.30	0.22-	0.37	0.05	X2
0.01	0.48-	0.10	0.38-	X3
4.47	4.47	3.79	3.79	X4
2.17	0.57	1.89	0.66	X5
7.33	**4.43**	**6.45**	**4.21**	**المجموع**

Z'

2016		2015		
HC	GPL	HC	GPL	
0.22	0.05	0.18	0.06	X1
0.18	0.14-	0.22	0.03	X2
0.01	0.45-	0.09	0.36-	X3
2.53	12.58	2.38	9.15	X4
2.16	0.57	1.88	0.66	X5
5.11	**12.62**	**4.76**	**9.45**	**المجموع**

Z"				
2016		2015		
HC	GPL	HC	GPL	
3.25	3.25	3.25	3.25	الجزء الثابت
2.03	0.48	1.67	0.52	X1
0.70	0.52-	0.86	0.11	X2
0.03	0.98-	0.20	0.77-	X3
6.33	31.46	5.94	22.87	X4
12.35	**33.68**	**11.93**	**25.97**	**المجموع**

مناقشة النتائج:

يلاحظ من خلال ما سبق عدم اختلاف نتائج التنبؤ بالفشل المالي بين التكلفة التاريخية ومحاسبة المستوى العام للأسعار، حيث ظلت المنشأة في المنطقة الأمنة واقتصر الاختلاف فقط على نتائج الأرقام ويمكن تفسير ذلك بسبب اختلاف مؤشرات النسب، وسيتم تفصيل نتائج كل نموذج من نماذج التمان.

أولاً: نموذج Z:

- X1: رأس المال العامل/إجمالي الأصول: لم تختلف قيمة رأس المال العامل بشكل كبير في كل من الطريقتين وذلك لأن معظم بنوده نقدية، أما قيمة إجمالي الأصول فقد ارتفعت بشكل كبير حسب المستوى العام للأسعار بسبب تعديل قيمة معظم الأصول الثابتة باستخدام الرقم القياسي لعام 2010 ومع ارتفاع المقام مع بقاء البسط شبه ثابت ستنخفض هذه النسبة في محاسبة المستوى العام للأسعار مقارنة بالتكلفة التاريخية
- X2: الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول: من خلال التعديل إلى مستوى العام للأسعار انخفضت الأرباح المحتجزة للشركة بسبب خسائر القوة الشرائية إضافة إلى الاهتلاكات المعدلة باستخدام أرقام عام 2010 وتعديل باقي بنود قائمة الدخل باستخدام متوسط الرقم القياسي خلال العام الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الأرباح مقارن بالتكلفة التاريخية، إضافة إلى ارتفاع قيمة الأصول الثابتة كما ذكر سابقاً فإن النسبة ستنخفض مقارنة بالتكلفة التاريخية.

- X3: الأرباح قبل الضرائب والفوائد/ إجمالي الأصول.
- X4: القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات: نلاحظ عدم اختلاف نتيجة النسبة بين الطريقتين وذلك بسبب ثبات القيمة السوقية وأن جميع بنود الالتزامات هي بنود نقدية لا تعدل.
- X5: المبيعات/ إجمالي الأصول: على الرغم من زيادة قيمة المبيعات في محاسبة المستوى العام للأسعار إلا أن هذه الزيادة كانت أقل من زيادة قيمة الأصول لأنه تم تعديل قيمة الأصول باستخدام متوسط الرقم القياسي خلال العام الأمر الذي أدى يفسر انخفاض هذه النسبة.

يلاحظ من خلال ما سبق أن الأثر العام لهذه النسب كان بالانخفاض بالنسبة لمحاسبة المستوى العام للأسعار مقارنة بالتكلفة التاريخية، إلا أن هذا الانخفاض لم يتجاوز حدود المنطقة الأمنة.

ثانياً: نموذج 'Z، "Z:

يلاحظ أنه في كل من نموذج 'Z ، "Z ارتفاع المؤشر بنسبة ملحوظة بين محاسبة المستوى العام للأسعار والتكلفة التاريخية ويمكن تفسير ذلك عن طريق ملاحظة الاختلاف بين النماذج في النسبة (X4) حيث أن البسط في النموذج (Z) كان يأخذ القيمة السوقية للشركة التي لم تختلف في محاسبة المستوى العام للأسعار عن التكلفة التاريخية، أما في باقي النماذج فقد اعتمدت النسبة على القيمة الدفترية للشركة التي ارتفعت بشكل كبير في محاسبة المستوى العام للأسعار بسبب تعديل رأس المال باستخدام الرقم القياسي لعام 2010 مع بقاء المقام ثابتاً.

بناءً على ما سبق يمكن استنتاج أنه لا يوجد اختلاف بين مؤشرات نماذج التنبؤ بالفشل المالي بين التكلفة التاريخية ومحاسبة المستوى العام للأسعار حيث بقيت المنشأة في جميع الحالات ضمن حدود المنطقة الأمنة (علماً أنه اختلفت النتائج ضمن حدود هذه المنطقة). ففي محاسبة المستوى العام للأسعار انخفضت نتيجة النموذج Z، وارتفعت نتيجة كل من النموذجين "Z',Z مقارنة بالتكلفة التاريخية. إلا أنه لا يمكن تعميم هذه النتيجة لأن الدراسة لم تشمل سوى حالة واحدة فقط.

الاستنتاجات و التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصلت لها الدراسة بالاختلاف في نتائج النماذج ضمن حدود المنطقة الأمنة؛ يمكن للباحث التوصية بالآتي:

1) ضرورة توسيع حجم العينة؛ لأن اختبار نماذج التنبؤ يتطلب عينة أكبر للتطبيق.

2) بالإضافة إلى توسيع حجم العينة؛ فإنه يجب العمل على تقسيمها إلى فئتين (فئة من الشركات المفلسة، وفئة من الشركات غير المفلسة) واختبار النتائج عليهما ومقارنتها.

3) إجراء اختبار أوسع للنموذج على القوائم المالية المعدلة حسب المعيار (29)، أو البحث عن نماذج للتنبؤ بالفشل المالي يمكن تطبيقها على القوائم المالية المعدلة حسب المعيار (29).

References:

Arabic reference:

1. Badra, Abdul Qadir. Implementing international accounting standards in light of the high general level of prices in companies listed on the Damascus Stock Exchange. A magister message that is not published. Accounting. Faculty of Economics. Damascus University: Syria. 2015

2. barakah, hanan. Deficiencies of the historical cost principle in the accounting

treatment of inflation in the financial statements. A magister message that is not published. Faculty of Economic, Business and Management Sciences. University of the martyr Hama Lakhdar in the valley: Algeria. 2015

3. jabal, Alaa. kotiny, Khaled. The role of accounting knowledge in predicting the financial failure of companies. An applied study on textile companies affiliated with the public sector in Syria. Al-Rafidain Development Journal. 95 (31). 29. 2009, 7-317.
4. Al-Hourani, Akram; Hassani, Abaj Al-Razzaq. Money and banking. Syria: Damascus University Publications. 2010
5. Al-Saadi, Ibrahim. The effectiveness of accounting measurement when the general price change and its effect on the quality of accounting information according to the international standard (29) (An applied study of the Jordanian Cement Company). Journal of the Kufa Studies Center. 1 (19) .2010, 213-248.
6. Al-Saadi, Ibrahim. Accounting measurement problems caused by inflation and its impact on replacing assets. Journal of Baghdad College for University Economic Sciences. 21. 2009, 105-132.
7. Damascus Stock Exchange. Financial statements of companies. Syrian. At http://www.dse.sy/user/?page=issuers_company
8. Shirazi, Abbas. Accounting theory. Kuwait. That Al Salasil Printing, Publishing and Distribution. 1990
9. talleb, Muhannad. Implications of changes in the general level of prices on the appropriateness and reliability of accounting information in making investment decisions A field study on some Iraqi joint stock companies. Dinars Magazine. 9. 2016, 475-505.
Abdel-Al, Mohamed Firas. The effect of applying IAS 29 on analyzing financial statements by financial ratios: a case study. Al-Baath University Journal. 39. 76. 2017, 95-130.
10. armosh, lara. The effect of inflation on stock returns. A magister message that is not published. Faculty of Economics. Damascus University: Syria. 2015.
11. Rasp, lara. The effect of inflation on stock returns. A master message that is not published. Faculty of Economics. Damascus University: Syria. 2015.
12. fakeer, Nawaf; Al-Rida, Aqaba. Contemporary accounting problems. Syria: Damascus University Publications. 2011
13. Judge, hussein; Hamdan, Mamoun. Accounting theory. Syria: Damascus University Publications. 2013
14. Central Bureau of Statistics. Monthly Consumer Price Index Prospectus. Syria: Presidency of the Council of Ministers, at the link: http://www.cbssyr.sy/CPI/cpi-allmonth-11_16.htm

English reference:

1. Akdogan, N., Aktas, R., & Unal, S. *Effects of Inflation Accounting on Financial Ratios: An Empirical Analysis of Non-Financial Firms Listed on Istanbul Stock Exchange*. *IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, *8*(2), 2009, 47–62.
2. Altman, E. I. *Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. The journal of finance*, 23(4), 1968, 589-609.
3. Altman, E. I., Iwanicz-Drodzdowska, M., Laitinen, E. K., & Suvas, A. *Distressed Firm and Bankruptcy prediction in an international context : a review and empirical*

analysis of Altman ' s Z -Score Model. SSRN Electronic Journal, 2(28), 2014, 131–171.

4. Ansari, Z., & Hosseini, S. *Review of Accounting Practices Before and During Inflation*. *International Journal of Computer Science and Mobile Computing*, *6*(9), 2017, 51–64.

5. Donald, E., KIESO, W., JERRY, J. W., &TERRY,D. *INTERMEDIATE ACCOUNTING*. JOHN WILEY & SONS. 2018.

6. HOCK international. *Certified Management Accountant* **.** 2017ed .USA**.** HOCK international, LLC. 2017.

7. Ilter, C. *Exploring the Risk of Overstatements and Understatements in Financial Re Porting Due To Inflation and De Valuation Gaps*. Malaysian Accounting Review, *10*(2), 2011, 55–71.

8. Ilter, C. *Exploring the Effects of Inflation on Financial Statements through Ratio Analysis*.

9. Karapinar, A. (2012). *Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios*. *Journal of Business Research – Türk*, *4*(1), 2012, 44–57.

10. Wiley. *Interpretation and Application of IFRS Standards, First Edition*. Erwin Bakker et al.2017 by John Wiley & Sons, Ltd. Published 2017 by John Wiley & Sons, Ltd. 2017.